الأمم المتحدة

A/C.2/61/L.11/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
3 November 2006
Arabic
Original: English

**الدورة الحادية والستون**

**اللجنة الثانية**

البند ٥٥ (هـ) من جدول الأعمال

**العولمة والاعتماد المتبادل: دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي**

**الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، طاجيكستان، فرنسا، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، ليتوانيا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان: مشروع قرار منقح**

# دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٤٧/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٩/٢٤٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

**وإذ تشير أيضا** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدتها في دورتها الستين والتي تتضمن أحكاما تتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

(١) انظر القرار ٦٠/١.

061106 061106 06-60255 (A)

**وإذ تؤكد من جديد** ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد في هذا الصدد على أهمية ضمان تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية لذلك،

**وإذ تلاحظ** أن بعض هذه البلدان قد تطورت من وضع اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصادات سوقية عاملة،

**وإذ تلاحظ أيضا** أن هذا التقدم في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان أبطأ، مما أسفر عن تدني المستويات الإنمائية الإجمالية وتدني نصيب الفرد من الدخل،

**وإذ تأخذ في اعتبارها** أنه رغم إحراز بعض التقدم في الكفاح ضد الفقر، لا زالت مستويات الفقر مرتفعة في كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما في المناطق الريفية،

**وإذ تؤكد** أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم جهودها الرامية إلى إدخال إصلاحات موجهة نحو اقتصادات السوق، وبناء المؤسسات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولضمان دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

**وإذ تسلم** على وجه الخصوص بالحاجة إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستغلال الفعال لفوائد العولمة، بما في ذلك فوائدها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاستجابة بشكل أنسب لما تنطوي عليه من تحديات،

**وإذ تسلم أيضا** بالدور الذي يؤديه القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان وفي دمجها في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد أهمية مواصلة بذل الجهود لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص والأعمال الحرة،

**وإذ تسلم كذلك** بالحاجة المستمرة إلى تهيئة الظروف المؤاتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

**وإذ تسلم** بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تؤكد ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية، داخليا ودوليا، لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان،

**وإذ تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٢]،

١ - **ترحب** بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويد تلك الحكومات بالمساعدة التقنية الموجهة الكبيرة بهدف تعزيز الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات الموجهة نحو اقتصادات السوق، مما يدعم الأولويات الإنمائية الوطنية بهدف إدامة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان وعكس أي اتجاهات نحو تدهور هذه التنمية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة القيام بذلك؛

٣ - **تشدد** في هذا الصدد على أهمية مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة جملة أمور، منها الأحكام ذات الصلة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٣]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]؛

٤ - **تؤكد** ضرورة تركيز المساعدة الدولية المقدمة، في حين تدعم وتكمل الجهود والموارد المحلية، على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تواجه صعوبات خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ الإصلاحات الموجهة نحو اقتصادات السوق، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتقدم الذي أحرزته في مجال تنفيذ السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

---

(٢) A/61/269.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

بجملة وسائل تشمل تشجيع التنافس والإصلاح التنظيمي والحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد واحترام حقوق الملكية وتنفيذ العقود بشكل سريع، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز إبراز النماذج الناجحة باعتبارها ممارسات حسنة؛

٦ - **ترحب أيضا** في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين الحكم والقدرات المؤسسية لديها، مما يسهم في استخدام المعونة بمزيد من الفعالية؛

٧ - **تشجع** البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مواصلة تنفيذ تدابير لاستدامة وتعزيز الاتجاهات الإيجابية المذكورة أعلاه وتحسين هذه التدابير، عند الاقتضاء؛

٨ - **ترحب** بتطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تحقيق المزيد من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز تحاورها مع منظمات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، التي تضم عضويتها بلدانا ذات اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية، وإلى وزيادة دعمها لها، والتي تشمل جهودها مساعدة أعضائها على الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي؛

٩ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتوسيع وتعزيز اشتراك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع معاييره، وتشدد، تحقيقا لتلك الغاية، على أهمية استمرار الجهود الرامية الى إصلاح الهياكل المالية الدولية؛

١٠ - **تسلم** بأهمية تطوير الهياكل من أجل تنويع اقتصادات البلدان المارة بمرحلة انتقالية وتعزيز قدرتها التنافسية وزيادة مكاسبها من التجارة، وتشجع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة ذوي الصلة على دعم الجهود الرامية إلى تطوير الهياكل الأساسية في هذا الشأن؛

١١ - **تؤكد من جديد** الالتزام بالعمل على تعجيل وتيسير انضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية، بما يتسق مع معاييرها، والتسليم بأهمية الاندماج العالمي في النظام التجاري العالمي الذي يقوم على أساس القواعد؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور الوثيق مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن، في جملة أمور، توصيات جوهرية، تشمل توصيات بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وتلك البلدان وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.